بهدف حماية وتأمين سلامة مستخدمي الطريق

المهنا : حملات مفاجئة ستنفذ في مناطق وأوقات مختلفة

جانب من الحملة

مخالفة مرورية

- هدفنا الرئيسي هو تحقيق السلامة المرورية على الطرقات وردع المخالفين
- إحصائية الوفيات بلغت منذ بداية عام 2016 وحتى الآن 135 حالة
- الشويع : القطاع لديه العديد من الإجراءات الكفيلة بضبط الحركة المرورية في جميع المناطق

نفذت الإدارة العامة للمرور سلسلة من الحملات المرورية المفاجئة شملت كافة الطرقات والتقاطعات الرئيسية في البلاد بهدف حماية وتأمين سلامة مستخدمي الطريق والعمل على تطبيق القانون للحد من المخالفات المرورية والسلوكيات الخاطئة.

وتأتي الحملة التي جاءت بتعليمات مباشرة من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالله يوسف المهنا وقيادة مساعد مدير عام الإدارة العامة للمرور لشؤون تنظيم السير والتراخيص اللواء فهد الشويع ومدير إدارة العمليات العقيد يوسف الخدة ضمن استراتيجية وزارة الداخلية وجهودها المستمرة لضبط الحركة المرورية على الطرق في كافة أرجاء البلاد.

وأسفرت الحملة التي تكت بمشاركة 76 ضابطا و141 ضابط صف وفرد من قوة الإدارة العامة للمرور يساندهم 208 دورية مرورية عن تحرير (3989) مخالفة مرورية وحجز 366 مركبة و7 دراجات نارية واحالة 4 اشخاص الى النظارة واخر للابعاد بالإضافة الى تحويل 3 اشخاص الى نيابة الاحداث لارتكابهم عدة مخالفات مرورية وتحويل 3 حالات سكر الى المخفر وضبط مطلوب مدني وضبطية خمور.

من جانبه أوضح اللواء المهنا أن الحملة تأتي في سياق عدة حملات تم الإعداد والتنسيق المسبق لها مع جميع الإدارات ذات الصلة التابعة لقطاع شؤون المرور في المحافظات الست، بهدف القضاء على كافة الظواهر السلبية والسلوكيات الخاطئة، وذلك بعد نجاح الحملات التي تمت مؤخرا على عدة مناطق مشيرا إلى أن هناك المزيد من الحملات المفاجئة التي ستنفذ في مناطق أخرى وبأوقات مختلفة.

وبين ان الهدف الرئيسي للحملة هو تحقيق السلامة المرورية على الطرقات وردع المخالفين ووقف نزيف الدماء على الطرقات والتخفيف من الاثار السلبية للحوادث المرورية وما ينتج عنها من مآسي ووفيات نتيجة استهتار بعض من قائدي المركبات حيث بلغت احصائية الوفيات منذ بداية عام 2016 حتى الان 135 حالة وفاة.

ودعا اللواء المهنا الجميع إلى ضرورة الالتزام بقواعد وقوانين المرور حفاظا على الارواح والممتلكات، وصولاً الى مجتمع آمن وخالي من الحوادث المرورية والمآسي التي تسبب بها على مختلف الأصعدة الإنسانية والاجتماعية.

بدوره أكد اللواء الشويع أن قطاع المرور لديه العديد من الإجراءات الكفيلة لضبط الحركة المرورية في كافة المناطق ومتابعتها على مدار الساعة واتخاذ القرار المناسب حيال كل مخالف مشيرا الى أن هناك آليات وضوابط يتم التعامل معها لإحكام السيطرة على المخالفين أيا كانت أنواع مخالفاتهم لردعهم.

ودعا اللواء الشويع أولياء الأمور إلى ضرورة التعاون مع رجال المرور حمايةً لأرواح أبنائهم والعمل على الالتزام بآداب الطريق وقوانين المرور لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة.

ومن ناحية اخرى نفذت مديرية أمن محافظة الفروانية حملة امنية شملت منطقة العارضية الحرفية بهدف تعقب المجرمين ومكافحة الجريمة وضبط الأمن وفرض هيبة القانون.

وتأتي الحملة التي جاءت بتعليمات مباشرة من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام بالإنابة اللواء إبراهيم الطراح وإشراف مدير عام مديرية امن محافظة الفروانية بالوكالة العقيد صلاح الدعاس وقائد منطقة الفردوس بالوكالة المقدم عارف مرضي العازمي ومساعده المقدم سليمان السعيدي في اطار الجهود التي تقوم بها قطاعات وأجهزة وزارة الداخلية لحفظ الأمن والاستقرار.

وأسفرت الحملة عن تسجيل 10 مخالفات مرورية وضبط 4 اشخاص بدون إثبات وتفتيش عدد من المركبات المشتبه بها كما قام رجال الأمن بتنظيم حركة السير في أماكن الازدحام.

وتؤكد مديرية أمن محافظة الفروانية استمرار حملاتها التفتيشية والأمنية في كافة أرجاء المحافظة لضبط الحالة الأمنية وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين والمقيمين والتصدي لأية محاولة للخروج على القانون.

تصدرت

مصر والسعودية

تتعافى بالفعل بقوة ، وأنها قد تجاوزت مرحلة الخطر الذي أحاط بكل الدول التي تفجرت فيها ثورات الربيع العربي ، وتمكنت مجددا من الوقوف على قدميها ، وتفادي خطر الانقسام الوطني والمجتمعي ، وبعبارة الرئيس السيسي يومها «الحمد لله سبحان من نجاها» .

فقد أثبتت زيارة خادم الحرمين للقاهرة أن السياسة المصرية في عهد الرئيس السيسي ، قد سلكت الطريق الصحيح ، ونجحت في ترسيخ مطالب تعزيز الصف العربي ، وليس أدل على ذلك من هذا التوافق في الرؤى والمواقف بين البلدين العربيين الكبيرين مصر والسعودية ، واللذين يشكلان بحق «جناحي الأمة» ومصدر قوتها واستقرارها .

وقد شكل الإعلان عن إقامة جسر بري بين البلدين تتويجا لتلك العلاقة ، ومؤشرا دالا ومهما على أنهما يمضيان بقوة نحو المزيد من الإنجازات لخير البلدين والشعبين الشقيقين ، وخير المنطقة كلها .

كما أن من أهم دلالات الزيارة ما تؤكده من قدرة القيادة المصرة على الوفاء بعهودها لشعبها ، وتحقيق الإنجازات التي سبق أن وعدت بها خلال الفترة القليلة الماضية ، وأن أبواب مصر باتت مشرعة الآن لتلقي الاستثمارات العربية والأجنبية ، وتقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين من كل دول العالم .

وعلى صعيد فعاليات زيارة العاهل السعودي لمصر ، فقد دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وشيخ الأزهر الشريف الدكتور أحمد الطيب الأمتين العربية والإسلامية أمس ، الى الوحدة «خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تستهدف الأمة وتسعى الى تمزيق وحدتها».

جاء ذلك في بيان للأزهر الشريف عقب زيارة رسمية للعاهل السعودي الى مقر الأزهر الشريف ، هي الأولى من نوعها ، حيث جرى بحث عدد من قضايا الأمتين العربية والاسلامية وسبل مواجهة التطرف والارهاب ، في اطار زيارته الحالية الى مصر.

وأكد خادم الحرمين الشريفين وشيخ الازهر الشريف في هذا الاطار «أهمية استمرار التعاون والتكاتف بين المملكة العربية السعودية والأزهر الشريف ، للحفاظ على الثوابت الدينية ونبذ الفكر المتطرف» .

وشدد الجانبان على أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من تكثيف الجهود والتنسيق المشترك «لنشر ثقافة السلام والتسامح والتعايش المشترك» ، مؤكدين «أن الأزهر الشريف والمملكة العربية السعودية يد واحدة في مواجهة الارهاب».

وأكد الطيب أن الأزهر الشريف «يقدر الدور الكبير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية مع أشقائها العرب ، تجاه أمن ووحدة امتنا العربية والاسلامية ، بما يسهم في إرساء دعائم السلام والتعايش المشترك».

كما أشاد العاهل السعودي بجهود الأزهر الشريف «في نشر الفكر الوسطي ومحاربة التطرف والارهاب» .

وكان العاهل السعودي يرافقه شيخ الازهر وعدد من كبار المسؤولين في الأزهر الشريف ، قد قام بجولة تفقدية داخل الجامع الأزهر الشريف حيث اطلع على بعض أعمال الترميم وأروقة الجامع المختلفة .

وشهدت الجولة وضع حجر الأساس مدينة جديدة للبعوث الاسلامية لخدمة الطلاب الوافدين يتم انشاؤها بمنحة من خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز .

ووضع الملك سلمان وشيخ الأزهر حجر الأساس لمدينة البعوث الإسلامية الجديدة في الأزهر .

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خصص 170 فدانا ، لإقامة مدينة البعوث الإسلامية الجديدة ، لتكون مدينة متكاملة لخدمة الطلاب الوافدين الذين يدرسون في الأزهر الشريف .

انقسام نيابي

فبعض النواب يتبنى رؤية واقعية ويحذر من تفويت الفرصة المتاحة لتحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي ، فيما يخشى نواب آخرون يخشون من تأثير تمرير القانون المقترح على قواعدهم الانتخابية ، ورفض التصويت لهم مجددا .

في هذا الإطار دعا النائب د . يوسف الزلزلة إلى وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ، وكذلك مصلحة المواطنين ، لدى مناقشة موضوع «شرائح أسعار الكهرباء» ، في جلسة مجلس الأمة التي ستعقد الثلاثاء المقبل ، وتناقش تقرير اللجنة المالية في هذا الشأن.

وقال الزلزلة في تصريح له أمس : «ستستمع من الاخوة اعضاء اللجنة شرحا مفصلا عن رأيهم ، وبعد ذلك سنرى كيف يمكن حل هذه القضية ، ونحن نعرف مسبقا ان اي مواطن لا يرغب في الاضرار بمصالح الكويت المالية و الاقتصادية» لافتا إلى انه «إذا صح ما ورد عن مؤسسة «موديز» الائتمانية بأن وضع الكويت الائتماني سيتضرر ، ان لم تتخذ اجراءات سريعة تحل قضية الإيرادات المالية الخاصة بها، فهنا يأتي دورنا جميعا ، حكومة و مجلسا وشعبا ، أن نجد حلا ناجعا ناجحا لا يضر بالوطن و منصفا للمواطن» .

اضاف : «أجزم بأن الحل الذي سنخرج به يوم الثلاثاء المقبل ان شاء الله ، سيكون لمصلحة الجميع ، وأعذر في الوقت نفسه اصحاب النظرة السوداء ، الذين لديهم مشكلة مع انفسهم في اي قضية بها مصلحة للبلد ، فهم كانوا ولا يزالون وسيستمرون لا يعجبهم العجب ، لأنهم ما زالوا يعانوا من إقصاء الناس لهم» .

من جهته تعهد النائب فيصل الكندري ب «التصدي لقرار رفع الدعوم عن تعرفة الكهرباء الصادر من الحكومة ، وكذلك للمقترح النيابي الذي قدمه النواب في اللجنة المالية» ، معتبرا ان هذا الأخير جاء بهدف تمرير هذا القرار بطريقة أخرى ، دون مراعاة للضرر الذي سيمس المواطن» ، ومشددا على انه يفعل ذلك «برا بقسمه ووفاء بعهده بالذود عن مصالح المواطنين وحقوقهم» .

وقال الكندري ان «المواطن سيتحمل تبعات القرار المالية في ظل ارتفاع لامتناه للأسعار ، طال جميع احتياجاته في حياته اليومية ، وفي ظل سنوات عميق من قبل الحكومة وجهاتها الرقابية التي وقفت وكان على رأسها الطير ، لا تحرك ساكنا حيال الارتفاع الملحوظ بالأسعار» .

أضاف ان البعض حاول تبرير وتعليل المقترح النيابي ، وكأنه جاء لصالح المواطن البسيط ، وعلى عكس الحقيقة فان المتضرر منه هو المواطن ، لافتا إلى انه اعلن رفضه للقرار الحكومي والمقترح النيابي ، «دفاعا عن حقوق المواطنين» ، وانه «لن يخشى لومة لائم» .

الغانم بحث

البرلمانية العربية والقارية والدولية ، مشيرا إلى أن عودته بعد غياب تشكل دفعة وزخما للعمل البرلماني العربي ، كما وجه دعوة رسمية الى عبدالعال لزيارة الكويت .

من جهته أكد عبدالعال أهمية الدور المحوري والمفصلي الذي لعبه البرلمان الكويتي برئاسة الغانم ، خلال فترة ترؤسه للاتحاد البرلماني العربي ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، مشيدا بجهود الغانم في دعم سياسات الوفاق والتقارب والتعاضد العربي ، خاصة على المستوى البرلماني.

في سياق ذي صلة أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة كامل العوضي ، على أهمية انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين لاتحاد البرلمان العربي ، مشيرا الى ان المؤتمر يعقد في وقت تمر به المنطقة العربية بظروف خاصة وتداعيات سياسية واقتصادية ، تحتم على البرلمانيين الغرب مواجهتها ، ودراسة السبل الكفيلة لمعالجة القضايا والانعكاسات التي نتجت عنها

وقال العوضي في تصريح صحفي من القاهرة ان الوفد الكويتي برئاسة رئيس المجلس ، سيؤكد على احقية القضايا العربية ، والعمل على توحيد الكلمة والصف في مواجهة التحديات الراهنة.

واوضح ان المؤتمر سيتناول قضايا مهمة وانسانية ، وخاصة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ، وتتطلع الى توصيات ونتائج تساهم في الارتقاء بالشعوب العربية وتقدمها في جميع المجالات

«الداخلية» تواصل

عانت بسبب الالغام التي زرعت منذ نحو 26 عاما ، مضيفا ان العدوان الغاشم في أغسطس 1990 خلف عددا هائلا من الألغام ، بلغ عددها في الكيلومتر المربع في بعض المناطق 92 لغما.

واشار الى أن دولة الكويت ممثلة بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع والحرس الوطني ، بدأت في أعقاب حرب التحرير جهودا مكثفة لإزالة تلك الألغام على ثلاث مراحل ، موضحا أن المرحلة الثالثة لا تزال متواصلة.

وذكر أنه تم إزالة نحو مليون و650 الف لغم حتى الآن ، من بين نحو مليوني لغم بري وبحري ، مؤكدا انه ما زال هناك نحو 350 ألف لغم تشكل خطرا على المدنيين ، وافاد بان عدم وجود خرائط أو معلومات عن الألغام والذخائر المنتشرة في بعض مناطق صحراء وسواحل البلاد يشكل عقبة كبيرة أمام عمليات الكشف وتطهير الألغام.

وقال الفريق الفهد ان دولة الكويت تكبدت مبالغ طائلة في سبيل تطهير اراضي البلاد من الألغام ، حيث تقدر تكلفة الكيلومتر المربع ما بين 31 و67 الف دولار ، مشيرا الى ان إدارة المتفجرات التابعة للادارة العامة لقوات الأمن الخاصة قامت خلال الفترة من 1992 الى 2015 بنحو 25814 مهمة وامر خدمة ، من بينها 1443 بلاغا بوجود الغام و1456 بلاغا بالاشتباه بسيارة كما تعاملت مع 115 حادثا لانفجار الغام.

وذكر ان معظم حالات الوفاة والاصابات التي سجلت جراء انفجار الألغام ، كانت من رعاة الأغنام والمتنزهين في البر والبحر.

أضاف ان نحو 100 مليون لغم منتشرة في العالم اليوم ، وتمثل مصائد موت وفخاخا قاتلة ، مبينا ان الوطن العربي يضم نحو 40 مليون لغم وقذيفة مزروعة ، مما يشكل خطرا بالغا على السكان ويعيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى اعلنت وزارة الداخلية أمس ، عن تمكن الادارة العامة للمباحث الجنائية من ضبط مقيم عربي الجنسية بتهمة حيازة نحو نصف مليون حبة دواء مقلدة ، مبينة أن استعمالها قد يؤدي إلى الوفاة.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي ، ان رجال إدارة مكافحة جرائم المال التابعة للادارة العامة للمباحث الجنائية تمكنوا من ضبط مقيم مصري ، قام بترويج مواد طبية مقلدة وبيعها بأقل من ربع قيمتها الحقيقية ، على أنها مواد أصلية وغير مقلدة.

أضاف البيان انه تم أخذ الإجراء القانوني وضبط المقيم مع الأدوية المقلدة ، وبرفقته شخص آخر من الجنسية نفسها.

وذكر ان مفتش وزارة الصحة أفاد بان مثل هذه الأدوية الاصلية لا تصرف إلا بناء على وصفة طبيب مختص ، واستعمالها بشكل خاطئ قد يؤدي إلى الوفاة ، مبينا انه بعد عرض الأدوية على وكيلها الرسمي أكد أنها مقلدة وليست أصلية ، مشيرا الى انه تم تحويل المتهمين إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم.

من جانبه شدد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن الجنائي اللواء عبد الحميد العوضي ، على ضرورة عدم التعامل مع مثل هذه الأدوية المقلدة ، نظرا لخطورتها والتي قد تؤدي للوفاة.

ولفت الى أهمية التعامل مع الوكلاء والموزعين المعتمدين من وزارة الصحة ، مؤكدا عدم تهاون أجهزة الأمن في التعامل مع مثل هذه القضايا وسرعة تقديم مرتكبيها للعدالة .

الكويت استعرضت

وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق ، رئيس لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب ناصر صبيح الصبيح ل «كونا» ، أن جهود دولة الكويت تأتي في إطار قرار مجلس الامن 2253 ، الذي يحمل جميع الدول مسؤولية منع وقمع تمويل الارهاب بجميع أشكاله ، باعتباره أحد اشد الأخطار التي تهدد السلام الدولي.

أضاف أن دولة الكويت استعرضت خلال الاجتماع الذي عقد يومي السابع والثامن من ابريل الجاري ، مشاركتها الفاعلة ضمن دول التحالف الدولي ضد «داعش» ، وقيامها أيضا بتعديل بعض القوانين التشريعية ، وتبني ما يلزم من قرارات بغية القضاء على التنظيمات الارهابية ، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعرب عن الحرص على مواصلة مساعدة المجتمع الدولي ، من أجل استعادة جميع المناطق التي سقطت تحت سيطرة التنظيمات الارهابية وإعادة الاستقرار اليها.

اليمن : مصرع

القاعدة نصبوا كميناً لمجموعة من الجنود كانوا على متن 3 سيارات مدنية في محافظة ابين، وقتلوا نحو 20 منهم».

وتابع أن «المتطرفين انزلوا الجنود لقتلهم بشكل جماعي في الصباح الباكر في أحور» المدينة الساحلية.

أضافت مصادر أخرى أن المتطرفين خطفوا الجنود أثناء توجههم من مدينة عدن الجنوبية إلى محافظة المهرة شرق البلاد، عبر مدينة أحور الخاضعة لسيطرة المتطرفين والواقعة في محافظة أبين.

وأكد المصدر أن الجنود من المجندين الجدد في الجيش اليمني، الذي تحاول الحكومة تعزيزه لفرض الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

من جهة أخرى، نفى جناح تنظيم القاعدة في اليمن أمس السبت مسؤوليته عن قتل الجنود اليمنيين، وذلك في بيان نشره التنظيم على الإنترنت.

ليبيا تخلي

بمسافات متفاوتة أخليت تماما من موظفيها فيما انتشرت قوات تابعة لحرس المنشآت النفطية استعدادا لمواجهات قد تندلع في أي وقت.

أضاف البيان أن الإخلاء جاء بعد ورود أنباء مؤكدة عن نية تنظيم داعش شن هجمات على هذه الحقول وعلى مواقع نفطية أخرى وسط وجنوب البلاد.

من جانبها نقلت صحيفة بوابة الوسط الليبية عن مصادرها أن تنظيم داعش يحشد قواته منذ مساء أمس الأول ، بحقل المبروك النفطي القريب من سرت استعدادا لشن هجماته على الحقول المجاورة.

وكان التنظيم سيطر الأيام الماضية على بوابة قريبة من بلدة هون بالجفرة جنوبي سرت بعد اشتباكات مع مجموعات مسلحة تابعة للمدينة سقط على إثرها جنديين وجرح عدد آخر، بينما قتل خمسة أفراد من حرس المنشآت النفطية في هجوم شنه التنظيم على حقل البيضاء السبت الماضي.

وشن تنظيم داعش عدة هجمات على حقول السدرة وراس لانوف شرقي سرت بالهلال النفطي تسبب في حرق عدد من خزانات النفط قبل أن ينسحب منها ويتحصن في قرية «بن جواد» المتاخمة للهلال منذ عدة أشهر.

ولا تزال المؤسسة الوطنية للنفط منقسمة بين إدارتين ، الأولى تتبع طرابلس وأعلنت ترحيبها بوصول المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ، والأخرى تتخذ من البيضاء مقرا لها وتتبع حكومة عبد الله الثني ، وأعلنت في وقت سابق انصياعها لأوامر حكومة الثني شرق البلاد.